البرامج الموجهة للنهوض بالصناعة السينمائية (المركز السينمائي المغربي)

أولى المغرب، منذ الثمانينات، مكانة هامة للارتقاء بقطاع السينما، وذلك في إطار سياسة عمومية تروم تطوير الصناعة السينمائية عبر إنشاء "صندوق الدعم للنهوض بالإنتاج والاستغلال السينمائي"، الذي أصبح سنة 1987 "صندوق دعم الإنتاج والاستغلال السينمائي"، ثم "صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري" سنة 2004.

فبعد أن كان نظام الدعم، بين سنوات 1980 و1987، مباشرا وغير مشمول بإلزامية إرجاع مبلغ الدعم الممنوح، تحول ابتداء من سنة 1987 وإلى غاية 2003 إلى دعم انتقائي، قبل أن يصبح، اعتبارا من سنة 2003 على شكل تسبيق على المداخيل. وابتداء من سنة 2012، تم إحداث ثلاث صناديق للدعم: "صندوق دعم انتاج الاعمال السينمائية"، و"صندوق دعم رقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية"، و"صندوق دعم المهرجانات السينمائية". ويشرف المركز السينمائي المغربي على تسيير الصناديق الثلاث، والتي يتم تمويلها مباشرة عبر "صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري". وتعتبر صناديق الدعم هاته بمثابة برامج للارتقاء بالصناعة السينمائية.

وتتمحور السياسة العمومية الموجهة لدعم المكونات الثلاث للصناعة السينمائية، المتمثلة في فرع الإنتاج وفرع ترويج الأفلام وفرع الاستغلال والتوزيع، أساسا حول برامج موجهة للنهوض بالصناعة السينمائية وقائمة على تحفيزات مالية تستفيد منها كل من شركات الإنتاج والأنشطة المتعلقة بترويج الأفلام والبنيات التحتية السينمائية. وفي هذا الصدد، يعد المركز السينمائي المغربي[12] فاعلا محوريا على مستوى تنظيم القطاع السينمائي[13].

I. ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات

مكنت مهمة تقييم برامج النهوض بالصناعة السينمائية من تسجيل ملاحظات متعلقة بالإطار العام لتنفيذ أهداف تطوير القطاع، بالإضافة إلى ملاحظات حول تسيير صناديق الدعم الثلاث سالفة الذكر.

أولا. الإطار العام لتنفيذ أهداف النهوض بقطاع السينما

يتسم الإطار العام لتنفيذ أهداف النهوض بقطاع السينما بغياب منهجية شمولية ومندمجة، وذلك بالنظر إلى عدم وجود مخطط استراتيجي مندمج لتطوير قطاعات الصناعة السينمائية وغياب استراتيجية تمويل برامج النهوض بالصناعة السينمائية. وفي هذا الإطار، سجل المجلس الأعلى للحسابات الملاحظات التالية:

➢ عدم تحقيق أهداف الدراسة التقييمية والاستراتيجية لتطوير القطاع السينمائي في المغرب

سنة 2005، عقد المركز السينمائي المغربي الصفقة رقم 2005/26 من أجل إنجاز الدراسة التقييمية والاستراتيجية التي تهدف إلى تنفيذ مخطط لتطوير القطاع السينمائي. وقد تمحورت هذه الدراسة حول إعداد تقييم للقطاع السينمائي بهدف تحديد استراتيجية للقطاع برسم الفترة 2017/2007) ووضع برنامج عمل لإنعاشه، وسمحت للمركز السينمائي المغربي من تحديد، على أساس دراسة مقارنة، نقاط القوة والضعف التي كان يعرفها قطاع السينما المغربي آنذاك. كما تم تقديم ملخص هذه الدراسة لمجلس إدارة المركز السينمائي المغربي في دورته لشهر نونبر من سنة 2009.

وقد أظهرت المراقبة بهذا الخصوص ما يلي:

- **غياب مخطط استراتيجي مندمج لتطوير قطاع الصناعة السينمائية**

بالرغم من أن الهدف من الدراسة التقييمية والاستراتيجية يتجلى في تحديد استراتيجية للقطاع (2017/2007) وتنفيذ برنامج عمل لإنعاش قطاع السينما، إلا أنه لم يتم اعتماد أي مخطط استراتيجي بغية تطوير قطاع صناعة السينما.

يقوم المركز السينمائي المغربي سنويا بتقديم مخطط للتنمية متعدد السنوات إلى مجلس إدارته، لكن في غياب مخطط استراتيجي مندمج للقطاع السينمائي، لا يتم اتخاذ أي إجراء لتحديد الجهات المسؤولة عن تنفيذ مخططات التنمية سالفة الذكر والآليات اللازمة للتوجيه والتقييم.

وقد بين افتحاص مخططات التنمية متعددة السنوات التي يعدها المركز السينمائي المغربي افتقار هذه المخططات إلى تحديد للأولويات فيما يخص الإجراءات المزمع اتخاذها، وغياب التخطيط المسبق للآجال اللازمة لتنفيذها، إلى جانب عدم تحديد أنماط وآليات التدخل اللازمة والقابلة للتحقيق.

---

[12] يعد المركز السينمائي المغربي، المحدث بموجب ظهير 8 يناير 1944 والذي أعيد تنظيمه سنة 1977 بموجب ظهير شريف بمثابة قانون رقم 230-77-1 بتاريخ 19 شتنبر1977، مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلالية المالية وخاضعة لوصاية وزارة الثقافة و الاتصال. ويدير شؤون المركز السينمائي المغربي مجلس إدارة ويسيره مدير.

[13] طبقا للقانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينمائية، كما تم تعديله بواسطة القانون رقم 39.01.

▪ **عدم تحقيق أهداف زيادة شبكة قاعات العرض على أساس التصنيف الموصى به في الدراسة**

بالنسبة لفرع التوزيع والاستغلال، كشفت الدراسة التقييمية والاستراتيجية، التي تهدف إلى تنفيذ خطة لتطوير قطاع الصناعة السينمائية، انخفاض كل من مؤشر ارتياد القاعات السينمائية ومبيعات التذاكر. وقد اقترحت الدراسة سالفة الذكر زيادة عدد البنيات التحتية السينمائية إلى جانب بناء القاعات السينمائية متعددة الشاشات.

وقد أوصت الدراسة المذكورة، كهدف، بزيادة مؤشر الارتياد بثلاثة أضعاف أي من حوالي 0.2 إلى 0.75، أي ارتفاع من 4.5 مليون إلى 22 مليون تذكرة، وزيادة عدد القاعات السينمائية بثلاث أرباع، أي من 140 (إبان تاريخ القيام بالدراسة سنة 2005) إلى ما يقرب 245 شاشة موزعة على النحو التالي: 15 قاعة متعددة الشاشات و 49 قاعة سينما القرب و 4 قاعات اقتصادية متعددة الشاشات و 4 قاعات من صنف « Art et essai».

وفي هذا الإطار، سجل المجلس عدم تحقيق أهداف زيادة شبكة قاعات العرض على أساس التصنيف الموصى به من قبل الدراسة سالفة الذكر.

➢ **عدم تحقيق أهداف عقد البرنامج 2010 - 2012 لتطوير الصناعة السينمائية**

خلال دورة نونبر 2009، صادق المركز السينمائي المغربي على مخطط التنمية متعدد السنوات للفترة 2010 - 2012، و الذي شمل بين توجيهاته، تشجيع بناء القاعات السينمائية متعددة الشاشات مع الانتهاء سنة 2012 من بناء 9 قاعات سينمائية جديدة من هذا النوع بمعدل 3 قاعات سنويا، وذلك كهدف أولي.

وقد توخى مخطط التنمية متعدد السنوات للفترة 2010 - 2012 كذلك، المشاركة في تمويل بناء القاعات السينمائية متعددة الشاشات أو المجمعات السينمائية في حدود 30% من التكلفة الإجمالية للمشروع، و ذلك على شكل قرض بدون فوائد يسترد انطلاقا من مداخيل استغلال هذه القاعات السينمائية. وقد اعتزمت الدولة، من خلال المركز السينمائي المغربي، تخصيص 60 مليون درهم سنويا من أجل القاعات السينمائية متعددة الشاشات (بمعدل 15 مليون درهم لكل قاعة).

وشمل مخطط التنمية متعدد السنوات للفترة 2010 - 2012 كذلك، ضمن الالتزامات الواردة في الهدف رقم 2، التحفيز على إعادة تأهيل وتحديث القاعات السينمائية وإنشاء قاعات سينما القرب، و ذلك بغية تحقيق هدف 235 شاشة سينمائية مشغلة سنة 2015. ولتحقيق هذا الهدف، اعتزم المركز السينمائي المغربي في إطار المخطط المذكور تخصيص مساهمة مالية تقارب 18 مليون درهم سنويا لفائدة قاعات سينما القرب وأيضا من أجل إعادة تأهيل القاعات السينمائية المشغلة خلال تلك الفترة.

وفي إطار تنفيذ مخطط التنمية متعدد السنوات سالف الذكر، تم توقيع عقد برنامج يغطي الفترة 2010 - 2012 بين المركز السينمائي المغربي والـوزارة المكلفة بالاتصال بتاريخ 30 يناير 2010. وفي هذا الإطار سجل المجلس الملاحظات التالية:

▪ **غياب التزامات مالية واضحة للشركاء من أجل تنفيذ عقد البرنامج**

على الرغم من أن المادة 2 من عقد البرنامج تنص على تسخير كافة الوسائل الضرورية، خاصة المالية منها، لأجل تحقيق الأهداف والوفاء بالالتزامات الناشئة عنها، فقد لوحظ أن عقد البرنامج لا يشير إلى أي برنامج مالي لتنفيذ الإجراءات المخطط لها.

بالإضافة إلى ذلك، حدد عقد البرنامج أيضا الالتزامات المتبادلة لكل من الـوزارة المكلفة بالاتصال والمركز السينمائي المغربي لتحقيق الأهداف المتعلقة بتطوير القطاع السينمائي. إلا أن بيان هذه الالتزامات المتبادلة اتسم بغياب تفصيل واضح ودقيق للإجراءات التي يتعين على كل من الطرفين اتخاذها.

▪ **عدم تفعيل الإجراءات المواكبة المنصوص عليها في عقد البرنامج**

لم يقم كل من المركز السينمائي المغربي والوزارة الوصية على القطاع السينمائي بتفعيل لجان التتبع والتوجيه المنصوص عليها في عقد البرنامج 2010 - 2012، على مستوى المحور رقم 12، المتعلق بالإجراءات المواكبة. ويتعلق الأمر باللجان التوجيهية التالية:

- اللجنة الدائمة للتتبع المكونة من المركز السينمائي المغربي والـوزارة المكلفة بالاتصال؛
- لجنة التوجيه المتعلقة بالدراسة الاستراتيجية للقطاع السينمائي.

من جهة أخرى، نص عقد البرنامج على مستوى المحور رقم 10، على مجموعة من الإجراءات الهادفة لتأهيل المركز السينمائي المغربي، من بينها ادماج الوظيفة التوجيهية لعقد البرنامج بهدف مواكبة تحقيق الأهداف المنوطة به. وفي هذا الإطار، تم التخطيط لتكييف مهام المركز السينمائي المغربي لتلبية احتياجات القطاع من خلال:

- إنشاء ملحقات جهوية جديدة؛
- إنشاء هياكل جديدة تتناسب والأهداف المحددة في عقد البرنامج؛

- إضافة أبواب لميزانية المركز السينمائي المغربي بهدف تمكينه من إنجاز مهامه الجديدة.

وفي هذا الإطار، سجل المجلس أنه والى حدود شهر يناير من سنة 2018، لم يتم اتخاذ أي من هذه التدابير، خصوصا وأن المركز السينمائي المغربي عرف توسيعا في نطاق تدخله وتطورا في المهام المسندة إليه.

➢ غياب استراتيجية لتمويل أهداف النهوض بقطاع الصناعة السينمائية

في غياب مخطط استراتيجي مندمج لتطوير قطاع الصناعة السينمائية، يتم تقديم أهداف النهوض بالقطاع على مستوى مخططات التنمية متعددة السنوات التي يعدها المركز السينمائي المغربي، ويتم اعتمادها والمصادقة عليها من قبل مجلس إدارته.

في هذا الإطار، لوحظ أنه، ومنذ سنة 2012، لم يتم إرفاق المخططات المذكورة بالبرامج المالية التوقعية اللازمة، كما هو الحال بالنسبة للمخطط المتعلق بالفترة 2017 - 2019، والذي تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة خلال دورة 2016.

وتبقى جدوى وتنفيذ هاته المخططات رهينين باعتماد استراتيجية تمويل تحدد تقدير التكاليف على المدى القصير والمتوسط، وتمكن من تعديل هاته التكاليف حسب الموارد المالية المتاحة. وفي هذا الإطار، سجل المجلس غياب استراتيجية واضحة لتمويل أهداف النهوض بالصناعة السينمائية.

➢ عدم اكتمال عملية إنعاش القطاع السينمائي

على الرغم من اتخاذ عدد من الإجراءات من أجل إنعاش القطاع السينمائي، بما في ذلك اعتماد منظومة جديدة لدعم إنتاج الأفلام، ورقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية، وتنظيم المهرجانات السينمائية، وكذلك إنشاء المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما، إلى جانب دعم إنتاج الأعمال السينمائية الأجنبية في المغرب، ظلت عملية إنعاش القطاع السينمائي غير مكتملة.

والواقع أن أحد الأهداف الرئيسية لهذه العملية، والذي يكمن في إحياء وتعزيز فرع الاستغلال السينمائي، لم يتحقق بعد، بل هو في تراجع مقارنة بما كان عليه قبل اعتماد منظومة الدعم الجديدة في شقها المتعلق بدعم رقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية، كما هو موضح في الرسم البياني التالي:

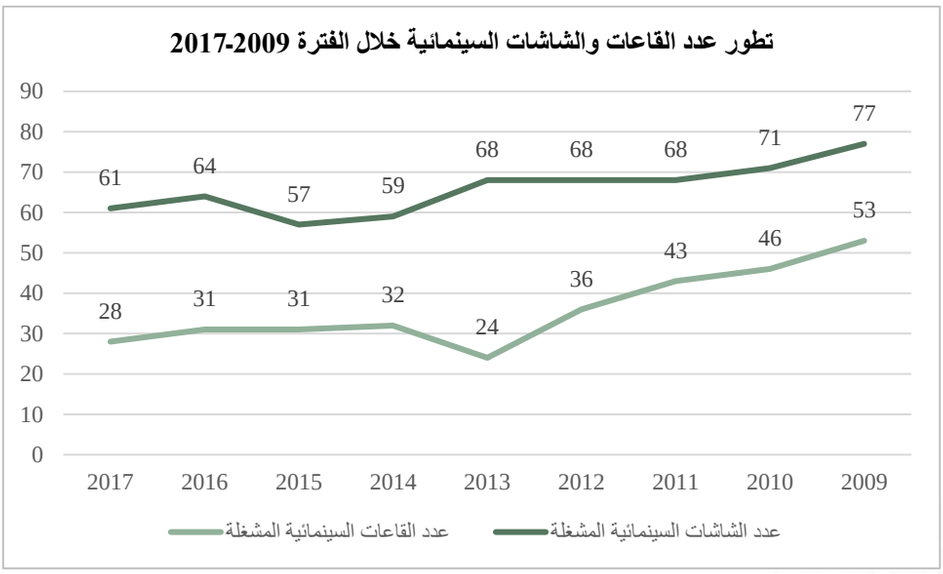

المصدر: تحليل الوثائق المقدمة من طرف المركز السينمائي

في هذا السياق، لوحظ عدم تحقيق هدف المخطط متعدد السنوات للفترة 2010 - 2012، المدرج في عقد البرنامج والمضمن أيضا في المخطط متعدد السنوات للفترة 2013 - 2015، والمتمثل في توفير 235 شاشة مشغلة فعليا سنة 2015. حيث إن العدد الاجمالي للقاعات السينمائية المشغلة خلال سنة 2017 هو 28 قاعة فقط، حسب ما جاء في تقرير الحصيلة السينمائية لسنة 2017، الأمر الذي يحتم ضرورة إيجاد وسائل من شأنها إنعاش قطاع الاستغلال السينمائي.

من أجل ذلك، يوصي المجلس الأعلى للحسابات بما يلي:

- **ضمان إدراج تنفيذ أهداف تطوير القطاع السينمائي ضمن مخطط استراتيجي قطاعي يحدد بوضوح وباتساق أهداف النهوض بالصناعة السينمائية الوطنية؛**

- **إعداد مخططات التنمية متعددة السنوات مدعومة بالبرامج المالية التوقعية المناسبة من أجل ضمان استدامة التدابير المرتبطة بالنهوض بالقطاع السينمائي، وضمانا لقابلية العمليات المبرمجة للتنفيذ؛**
- **اتخاذ التدابير المناسبة لوضع مخطط لإنعاش فرع الاستغلال السينمائي، وذلك وفق منهجية مندمجة وتشاركية.**

ثانيا. تدبير صناديق دعم القطاع السينمائي

كشف تقييم مساطر تسيير اللجان الثلاث لمنح الدعم للقطاع السينمائي وكتاباتها، وكذا إجراءات المراقبة والتتبع المكلفة بتنفيذها عن ملاحظات عامة حول صناديق الدعم الثلاث وأخرى تخص كل صندوق على حدة.

1. حصيلة برامج دعم القطاع السينمائي

خلال الفترة 2013 - 2017، بلغ إجمالي المبلغ المخصص لدعم القطاع السينمائي ما مجموعه 506 مليون درهم موزعة على النحو التالي:

- صندوق دعم إنتاج الأعمال السينمائية: 330 مليون درهم؛
- صندوق دعم رقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية: 35 مليون درهم؛
- صندوق دعم تنظيم المهرجانات السينمائية: 141 مليون درهم.

وتجدر الإشارة إلى أن المبالغ السنوية المخصصة لدعم إنتاج الأعمال السينمائية عرفت سنة 2016 ارتفاعا يرجع إلى منح 15 مليون درهم إضافية مخصصة لدعم إنتاج أفلام وثائقية حول الثقافة والتاريخ والمجال الصحراوي الحساني.

ويبين تحليل توزيع المبالغ المخصصة لدعم القطاع السينمائي أن صندوق دعم إنتاج الأعمال السينمائية يستفيد من حوالي 65% من إجمالي المبالغ المخصصة. كما يشكل صندوق دعم تنظيم المهرجانات السينمائية حوالي 28% من مجموع النفقات. في حين أن دعم رقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية لا يستفيد سوى من 7% من إجمالي المبالغ المخصصة.

2. آليات حكامة صناديق الدعم

فيما يخص آليات حكامة صناديق الدعم، أظهرت المراقبة النقائص التالية:

➢ غياب برامج العمل السنوية للجان منح الدعم

وفقًا للمادة 8 من المرسوم رقم 2.12.325، الذي يحدد شروط ومساطر دعم إنتاج الأعمال السينمائية ورقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية وتنظيم المهرجانات السينمائية، تشتغل اللجان الثلاث لمنح الدعم وفق برنامج عمل سنوي يقترحه المركز السينمائي المغربي ويصادق عليه مجلسه الإداري، ويشتمل على:

- الرؤية المؤطرة للدعم المتعلق بعمل اللجان الثلاث؛
- إجراءات تدبير صندوق الدعم وتنفيذ قرارات اللجان الثلاث؛
- الإجراءات الكفيلة بتتبع مآل صرف الدعم ومراقبة استعماله؛
- إجراءات جمع وترتيب وحفظ الوثائق التقنية والمالية المتعلقة بالمشاريع المستفيدة من الدعم حسب كل لجنة.

وفي هذا الإطار، لوحظ غياب برامج العمل السنوية المنصوص عليها في المادة 8 سالفة الذكر، وبالتالي غياب العناصر المكونة لهذه البرامج، لا سيما تلك المتعلقة بالإجراءات الكفيلة بتتبع مآل صرف الدعم ومراقبة استعماله.

➢ غياب نظام داخلي لعمل لجان الدعم

تحدد القواعد والكيفيات الخاصة بعمل لجان الدعم في نظام داخلي، تتم المصادقة عليه من لدن الوزارة المكلفة بالاتصال كما هو منصوص عليه في المادة 15 من القرار المشترك رقم 2490.12 المتعلق بدعم إنتاج الأعمال السينمائية، والمادة 6 من القرار المشترك رقم 2491.12 المتعلق بدعم رقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية، والمادة 6 من القرار المشترك رقم 2492.12 المتعلق بدعم تنظيم المهرجانات السينمائية.

إلا أنه وإلى حدود يناير 2018، لوحظ عدم اعتماد هذه الأنظمة الداخلية، الأمر الذي يؤثر سلبا على عمل لجان دعم القطاع السينمائي.

➢ **قصور في تسجيل مداولات وقـرارات لجان منــح الدعـم**

من أجل ضمان شفافية الاختيارات المتخذة من أجل منح الدعم، تنص القرارات المشتركة سالفة الذكر على أن المـداولات والقـرارات الصادرة عن لجان منـح الدعـم تسجل في سجل خاص، وتوقـع مـن لـدن الأعضاء الحاضريـن. كمـا تنص على أنه يتوجب على كل عضو التعبيـر بشـكل واضـح عـن تساؤلاته وآرائـه وصحـة مواقفـه، وفـي حالـة حصـول أي خلاف، يحـرص علـى أن يتـم تسـجيل مواقفـه بشـكل واضـح فـي محاضـر الاجتماعات.

في هذا الإطار، لوحظ أن مداولات لجان الدعم لا يتم تسجيلها بشكل كاف، حيث إن محاضر اجتماعاتها لا تتضمن تفاصيل التقييم الفني لمختلف المشاركين أو تفاصيل التقديرات المالية للمبالغ الممنوحة، بهدف ضمان الشفافية في اختيار المستفيدين.

في هذا الإطار، يوصي المجلس الأعلى للحسابات بالعمل على إعداد برنامج عمل سنوي للجان منح الدعم، واتخاذ التدابير اللازمة لاعتماد الأنظمة الداخلية لعمل هاته اللجان، والحرص على تسجيل مداولات وقرارات اللجان في سجل خاص بمحاضـر الاجتماعات وتوقيعها مـن لـدن الأعضاء.

3. دعم إنتاج الأعمال السينمائية

يهدف دعم إنتاج الأعمال السينمائية، كما هو منصوص في المادة 1 من القرار المشترك رقم 2490.12 المتعلق بتحديد شروط ومعايير وطرق صرف دعم إنتاج الأعمال السينمائية[14]، إلى ضمان جودة الأعمال السينمائية المدعومة والارتقاء بقيمتها الفنية وبتنافسيتها وفتح المجال أمام الموارد البشرية الوطنية المختصة في مهن السينما لتطوير كفاءاتها المهنية.

ويمنح الدعم لشركات الإنتاج المغربية في ثلاثة أشكال: (1) دعم قبل الإنتاج للأفلام الروائية الطويلة والقصيرة، والأفلام الوثائقية الطويلة، والأفلام الوثائقية حول الثقافة والتاريخ والمجال الصحراوي الحساني؛ (2) دعم بعد الإنتاج لنفس النوع من الأفلام؛ (3) مساهمة مالية لمشاريع كتابة وإعادة كتابة سيناريو الأفلام الروائية الطويلة والأفلام الوثائقية حول الثقافة والتاريخ والمجال الصحراوي الحساني، المرشحة للاستفادة من التسبيق على المداخيل. وقد حدد مبلغ الدعم الممنوح قبل وبعد الإنتاج في حد أقصى قدره: عشرة ملايين درهم بالنسبة للأفلام الروائية الطويلة، مليون درهم بالنسبة الأفلام الوثائقية الطويلة ومائتي ألف درهم بالنسبة للأفلام الروائية القصيرة.

أما بالنسبة للدعم قبل وبعد الإنتاج الممنوح للأفلام الوثائقية حول الثقافة والتاريخ والمجال الصحراوي الحساني، فقد حدد مبلغه الأقصى بالنسبة للأفلام الوثائقية الطويلة في مليون درهم في حالة فيلم، وأربع ملايين درهم في حالة سلسلة. أما بالنسبة للأفلام الوثائقية القصيرة، فلا يمكن أن يتعدى مبلغ الدعم الممنوح ثلاث مئة ألف درهم في حالة فيلم، ومليون درهم في حالة سلسلة.

ويتراوح مبلغ الدعم المالي الممنوح لكتابة وإعادة كتابة السيناريو ما بين أربعين ألف درهم ومائة ألف درهم. كما لا يمكن أن يتعدى مبلغ الدعم الممنوح ثلثي الكلفة النهائية للمشروع، التي يتأكد منها المركز السينمائي المغربي وتصادق عليها لجنة صندوق الدعم عند البت في الدفعة الرابعة.

في هذا الإطار، سجل المجلس الملاحظات التالية.

➢ **توجيه الدعم نحو استهلاك الموارد المالية عوض النتائج**

كشف تحليل القرارات المتعلقة بمنح الدعم لإنتاج الأفلام السينمائية اعتماد نهج قائم على الوسائل بدلاً من النتائج، مع التركيز على استهلاك الموارد المالية في ضوء تحقيق الأهداف الكمية وضمان عدد من الإنتاجات السنوية. على سبيل المثال، عرفت الدورة الأولى لسنة 2017 توزيع نفس مبلغ الدعم، المقدر بثلاث ملايين درهم، لكل فيلم من الأفلام الستة التي استفادت من الدعم قبل الإنتاج.

وترجع هذه الوضعية لغياب شبكة تنقيط لمعايير انتقاء الأفلام المستفيدة من الدعم. حيث لوحظ أن محاضر لجنة دعم إنتاج الأعمال السينمائية لا تتضمن تقييماً نوعياً لمختلف معايير منح الدعم. على سبيل المثال، اقتصر محضرا الدورتين الثانية والثالثة لسنة 2016، بالنسبة للأعمال السينمائية المستفيدة من الدعم، على تحديد ما يلي: عنوان الفيلم، والمخرج، وشركة الإنتاج، ومبلغ الدعم دون تقديم أي تحليل أو تعليل لمعايير اختيار هذه الأعمال السينمائية.

[14] قرار مشترك لوزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة والوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية رقم 2490.12 الصادر في 2 ذي القعدة 1433 (19 شتنبر 2012) بتحديد شروط ومعايير وطرق صرف دعم إنتاج الأعمال السينمائية كما تم تغييره وتتميمه بالقرار المشترك رقم 319.15 الصادر في 5 رمضان 1436 (22 يونيو 2015).

➢ معدل منخفض لإرجاع التسبيقات على المداخيل الممنوحة

منذ سنة 2004، يعتمد دعم الإنتاج السينمائي على نظام التسبيق على المداخيل، حيث يتعين على المستفيد إرجاع المبلغ الكلي للدعم الممنوح. ويهدف اختيار هذا النمط من الدعم إلى إنشاء نظام مستقل يمول ذاتياً من خلال تغطية مبالغ الدعم المستقبلية عبر مداخيل الأفلام المدعومة سابقا.

بيد أن معدل إرجاع دعم إنتاج الأعمال السينمائية لم يتجاوز 1,22%. حيث إنه، خلال الفترة 2004-2013[15]، بلغ مجموع المبلغ الإجمالي الذي تم إرجاعه 5.5 مليون درهم، في حين أن مبلغ الدعم الممنوح يفوق 450 مليون درهم استفاد منها 200 فيلم كدعم قبل الإنتاج أو بعد الإنتاج. الأمر الذي يجعل المبلغ الإجمالي المستحق يتجاوز 444 مليون درهم.

وعلاوة على ذلك، أظهر تحليل معدل إرجاع دعم إنتاج الأعمال السينمائية أن 130 فيلما مستفيدا من الدعم من أصل 200 لم ترجع التسبيقات المتعلقة بها، أما الأفلام الأخرى، فلم يتجاوز معدل الإرجاع 10% إلا نادرا، كما هو موضح في الرسم البياني التالي :

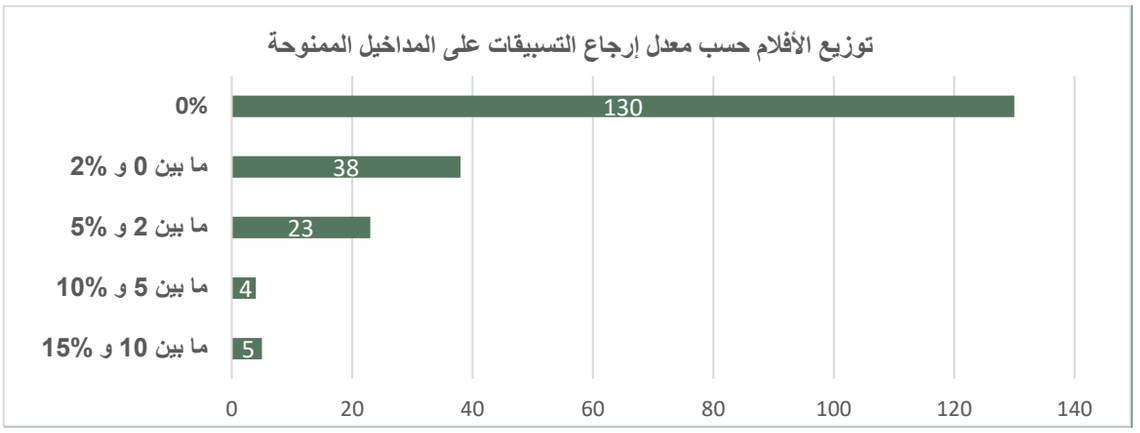

المصدر: تحليل الوثائق المقدمة من طرف المركز السينمائي المغربي

تجدر الإشارة إلى أن عدم إرجاع شركات الإنتاج المستفيدة من الدعم للتسبيقات على المداخيل، يجعل نظام الدعم يعتمد كليا على الإعانات الممنوحة من ميزانية الدولة.

➢ غياب وحدة إدارية مكلفة بتتبع تحصيل التسبيقات على المداخيل وتتبع إرجاعها

لم يقم المركز السينمائي المغربي بإنشاء وحدة إدارية متخصصة في تحصيل التسبيقات على المداخيل وتتبع إرجاعها، سواء على مستوى مصلحة صندوق الدعم أو قسم الإنتاج. وبالتالي، لا تتحمل أية وحدة إدارية مسؤولية حساب المبالغ الواجب إرجاعها، وتتبع عملية استردادها ومطالبة شركات الإنتاج، عند عدم احترام التزاماتها، بتسديد مستحقات صندوق الدعم.

➢ عدم إدراج جميع مصادر مداخيل الأعمال السينمائية

من أجل تفعيل إرجاع مبالغ دعم إنتاج الأعمال السينمائية، ينبغي على المركز السينمائي المغربي مطالبة الشركات المستفيدة بإرسال وضعية عن المداخيل المحصل عليها، داخل المغرب أو خارجه، عند تسويق الفيلم (سينما أو فيديو) وعند تفويت حقوق البث التلفزي، بالإضافة إلى الجوائز المحصل عليها خلال المهرجانات السينمائية.

غير أنه لوحظ أن الشركات المستفيدة لا تشعر المركز بكل عملية بيع حقوق الاستغلال ولا تمده بجميع وسائل الإثبات وفقا لمقتضيات المادة 12 من القرار المشترك رقم 2490.12 سالف الذكر.

كذلك، لا تقوم مصلحة صندوق الدعم بالتحقق من صحة مبالغ المداخيل التي أبلغت عنها شركات الإنتاج، وذلك بالتنسيق مع أقسام المركز السينمائي المغربي الأخرى (لا سيما قسم التوزيع والاستغلال وقسم الترويج والتعاون) التي تتوفر على المعطيات الضرورية والمناسبة لتحديد هذه المداخيل.

وعلى سبيل المثال، لوحظ أن العديد من الأفلام التي حصلت على جوائز خلال المهرجانات المنظمة داخل المغرب أو خارجه، لم تسدد حصة المداخيل المقابلة للجوائز التي فازت بها. وتنطبق الملاحظة نفسها على الأفلام التي تم

[15] تم تحليل 200 فيلم مستفيد من الدعم خلال الفترة 2004-2013 بهدف الأخذ بعين الاعتبار دورة حياة الفيلم المستفيد من الدعم، بين تاريخ منح الدعم وإرجاعه، والتي لا تتجاوز بصفة عامة أربع سنوات.

تسويقها خارج المغرب وتلك التي كانت موضوع تفويت حقوق البث التلفزي، والتي لم تسدد لصندوق الدعم النسب المستحقة من المداخيل.

➢ **استمرار بعض شركات الإنتاج في الاستفادة من الدعم دون تسديد المستحقات السابقة**

تنص المادة 12 من القرار المشترك رقم 2490.12 على أن شركة الإنتاج المستفيدة من الدعم ترجع لفائدة "صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري الوطني"، النسبة التي تعود لهذا الصندوق من جميع المداخيل المحصل عليها عند تسويق الفيلم، وذلك إلى غاية تسديد مبلغ التسبيق عن المداخيل الذي استفاد منه الفيلم. وفي حالة عدم الالتزام بما سلف، لا يمكن للشركة المستفيدة من الدعم تقديم أي مشروع جديد إلا بعد تسديد المستحقات الواجب إرجاعها.

لكن، لوحظ أن العديد من الشركات استفادت من الدعم مرات متعددة دون تسديد المستحقات الواجب إرجاعها من مبالغ الدعم الممنوحة سابقا. في هذا الإطار، أحصى المجلس ما لا يقل على 15 شركة استفادت من الدعم دون أن تقوم بتسديد مستحقاتها ("F.3 D"،"P.Ag"،"P.Z.A"، "P.A'N"، "P.Aw"، "B"، "P.O'b.B"،"S.C"، "C"، "Les F 7"، "S.Les F"،"F.M"، "N"،"Pr.F.O"، "A.P").

➢ **غياب مساطر متعلقة بتسيير ومراقبة صندوق دعم الإنتاج**

طبقا للمادة 15 من القرار المشترك رقم 2490.12، فإن لجنة دعم الإنتاج السينمائي مسؤولة عن فحص ودراسة والمصادقة على الكلفة النهائية بالنسبة لمشاريع الأفلام عند البت في الدفعة الرابعة.

بيد أن غياب نظـام داخلـي لعمل دعم الإنتاج السينمائي ومساطر متعلقة بالتدقيق والتحقق من النفقات التي تحملتها الشركات المستفيدة من الدعم، وخاصة قائمة الوثائق المثبتة للنفقات، تؤثر سلبا على جودة المراقبة والتتبع التي تقوم بها هذه اللجنة.

➢ **نواقص في مراقبة وتتبع احترام آجال إنتاج الأفلام**

أظهر تحليل وضعية إنتاج الأفلام المدعومة أن بعض الشركات لم تستطع إكمال الإنتاج، في حين لم تحصل أخرى على الدفعة الرابعة لعدم توافق الفيلم المنتج والتزاماتها عند منح الدعم. وقد وافقت لجنة الدعم، خلال الفترة 2012 - 2016، على حوالي 60 طلب تأجيل لآجال إنتاج 51 فيلم، أي بمعدل 12 تأجيلًا سنويًا. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن التأجيل يجب أن يشكل استثناءً ممنوحًا في حالة القوة القاهرة المبررة والمقبولة من قبل لجنة الدعم.

وينتج عن قصور المراقبة والتتبع، التي ينبغي أن تقوم بها لجنة الدعم وكتابتها بشكل منتظم، تجاوزات مهمة تعرفها العديد من الأفلام المستفيدة من الدعم، وتخص الآجال المحددة لبداية التصوير وتقديم نسخة من الفيلم وتوزيعه، المنصوص عليها في المادتين 17 و18 من القرار المشترك رقم 2490.12.

4. دعم توزيع واستغلال الأفلام السينمائية

يعتبر التوزيع المرحلة الوسيطة بين إنتاج الافلام وتسويقها في القاعات السينمائية، ويشمل جميع الأنشطة المتعلقة بالاستغلال التجاري لحقوق الأعمال السينمائية وترويجها (الإعلانات، الحملات الصحفية، العروض الأولى ...). في حين، تشمل مرحلة استغلال الأفلام برمجة وعرض الأعمال في القاعات السينمائية.

ويمثل "صندوق دعم رقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية"، الذي تم إنشاؤه في شتنبر 2012، الآلية الرئيسية لتعزيز قطاعي التوزيع والاستغلال. ويهدف صندوق الدعم، كما هو منصوص في المادة 1 من القرار المشترك رقم 2491.12 الذي يحدد شروط ومعايير وطرق دعم رقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية[16]، إلى: (1) تعزيز شفافية الترويج السينمائي في المغرب وتعميم اعتماد نظام الشبابيك الإلكترونية؛ (2) تقوية فرص التوزيع مع تنويع العرض والحد من الاحتكار؛ (3) وكذلك إحياء وتوسيع شبكة قاعات العرض في إطار التوزيع العادل للبنيات الثقافية، على الصعيدين الجهوي والوطني. ويمنح الدعم لكل قاعة مؤهلة وقابلة للدخول ضمن مشروع الرقمنة والتحديث والإنشاء. ولا تتعدى قيمة الدعم: مبلغ مليون درهم، تصرف بشكل عيني أو نقدي، بالنسبة لرقمنة القاعات؛ ونسبة 50% من كلفة الاستثمار فيما يخص دعم التحديث؛ وثلث مبلغ الاستثمار بالنسبة لدعم الإنشاء.

وفي هذا الإطار، سجل المجلس الملاحظات التالية :

➢ **غياب نهج واضح في تدبير صندوق دعم القاعات السينمائية**

خلال الفترة 2013 - 2017، استفادت 33 قاعة من "صندوق دعم رقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية" بمبلغ مجموعه 33.95 مليون درهم، موزع بين 21 قاعة في إطار دعم الرقمنة (17.87 مليون درهم) و11 قاعة في إطار دعم التحديث (16.08 مليون درهم). وبلغ معدل استهلاك الأرصدة المتاحة 71% سنة 2013، ثم 96% سنة 2014 و93% سنة 2017. في حين، لم يتجاوز هذا المعدل على التوالي 11% و36% خلال سنتي 2015 و2016.

[16] قرار مشترك لوزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة والوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، رقم 2491.12 صادر في 2 ذي القعدة 1433 (19 شتنبر 2012) بتحديد شروط ومعايير وطرق دعم رقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية.

وقد كشف تحليل مبالغ الدعم الممنوحة عن غياب نهج واضح لتوزيعها. حيث، وعلى الرغم من عدم كفاية شبكة قاعات العرض للترويج لهذا القطاع، لم يتم منح أي دعم لإنشاء القاعات السينمائية. وفي نفس السياق، يعرف عدد القاعات المستفيدة من الدعم ومبالغ الدعم الممنوحة تغيرا ملحوظا من سنة إلى أخرى في غياب معايير محددة مسبقًا تبرر الخيارات التي تم اتخاذها.

علاوة على ذلك، لم يخضع توزيع المساعدات بين الفروع الثلاثة، الرقمنة والتحديث والإنشاء، لأي تخطيط مسبق قائم على تدبير موجه نحو نتائج مدعمة بمعايير محددة وأهداف يتعين تحقيقها. ويلخص الشكل أدناه التوزيع العشوائي للمبالغ الممنوحة، خلال الفترة 2013-2017، في إطار صندوق دعم رقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية.

مبالغ الدعم الممنوحة لرقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية (2013-2017) - (مليون درهم)

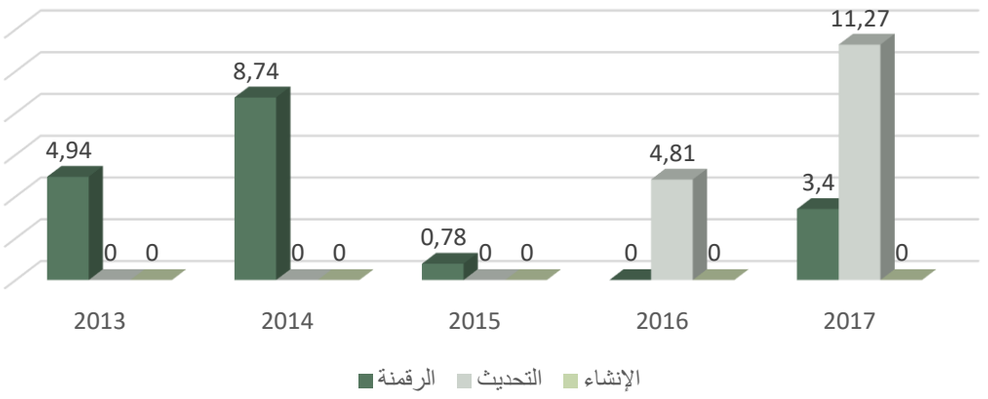

المصدر: تحليل الوثائق المقدمة من طرف المركز السينمائي المغربي

ويرجع هذا الأمر إلى غياب برامج العمل السنوية المنصوص عليها في المادة 8 من المرسوم رقم 2.12.325، والتي تحدد شروط ومساطر دعم إنتاج الأعمال السينمائية ورقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية وتنظيم المهرجانات السينمائية.

➢ قصور في مراقبة احترام القاعات المستفيدة من الدعم لالتزاماتها

طبقا للمادة 2 من القرار المشترك رقم 2491.12، لا يمنح الدعم إلا بعد معاينة أشغال تهيئ القاعات المرشحة للدعم من قبل لجنة ثنائية مشتركة بين الـوزارة المكلفة بالاتصال والمركز السينمائي المغربي، والتأكد من مطابقتها للالتزامات التي بني عليها الدعم.

غير أنه لوحظ عدم تطبيق هذه المراقبة على جميع القاعات المستفيدة، الأمر الذي لا يسمح للجنة الدعم بضمان توافق القاعات المستفيدة من الدعم مع الشروط المطلوبة. كما لوحظ غياب عمليات المراقبة المصاحبة والبعدية للتأكد من التنفيذ الفعلي لأعمال الرقمنة أو التحديث، موضوع الدعم، ومن احترام القاعات المستفيدة للالتزامات المتعهد بها.

ويحد غياب التحقق من التنفيذ الفعلي للأعمال موضوع الدعم، من فعالية نظام الدعم وتحقيقه للأهداف المنوطة به، خاصة وأن دعم الرقمنة يصرف دفعة واحدة وأن آجال التنفيذ غير محددة في دفتر التحملات. كما أن القاعة المستفيدة لا تقدم أية وثيقة للمركز السينمائي المغربي تمكن من التأكد من حقيقة تنفيذ الأعمال موضوع الدعم.

➢ غياب تأثير دعم الرقمنة على مردودية القاعات السينمائية المستفيدة

خلال سنتي 2013 و2014، استفادت ستة عشر (16) قاعة سينمائية من دعم الرقمنة بما مجموعه 13,86 مليون درهم. غير أن تحليل مداخيل التذاكر المتعلقة بهاته القاعات خلال الفترة 2012 - 2017 يظهر أن دعم الرقمنة لم يحقق التأثير المتوخى على مردوديتها.

فقد انخفضت مداخيل التذاكر في القاعات السينمائية الثمانية التي استفادت من الدعم خلال سنة 2013 بنسبة 43%، بين سنتي 2013 و2017، وذلك بعد انخفاضها من 6,77 إلى 3,88 مليون درهم. وفي نفس الإطار، انخفضت مداخيل التذاكر في القاعات السينمائية الثمانية التي استفادت من الدعم خلال سنة 2014 بنسبة 31%، بين سنتي 2014 و2017، وذلك بعد أن انخفضت من 8,40 إلى 5,77 مليون درهم، كما هو موضح في المبيانين التاليين:

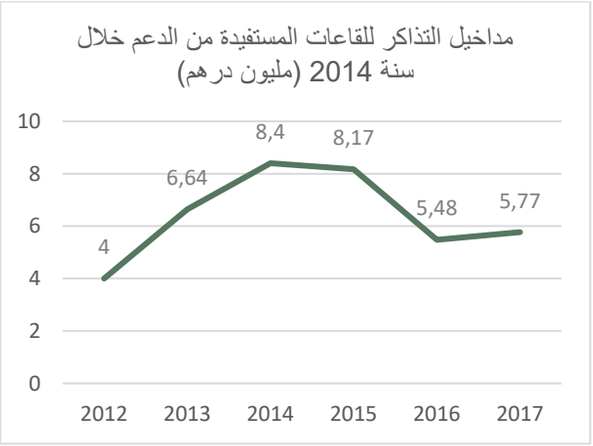

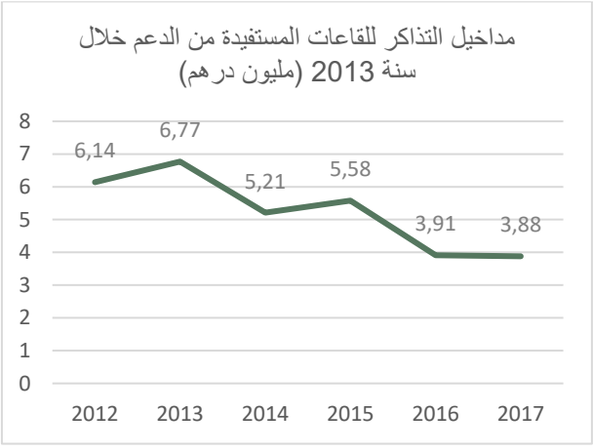

علاوة على ذلك، فإن ثلاثة من بين القاعات السينمائية الستة عشر التي استفادت من دعم الرقمنة أغلقت أبوابها. يتعلق الأمر بقاعة سينمائية بمكناس أغلقت أبوابها سنة 2016، بعد أن حصلت سنة 2013 على دعم 395 ألف درهم. وأيضًا، أغلقت قاعة سينمائية أخرى بسلا أبوابها سنة 2016، بعد أن تلقت سنة 2014 دعم 693 ألف درهم. في حين لم تتمكن قاعة سينمائية أخرى بالدار البيضاء من استئناف نشاطها، الأمر الذي أدى بها إلى إعادة مبلغ 1,44 مليون درهم إلى المركز السينمائي المغربي، والذي يعادل الدعم الذي استفادت منه سنة 2014.

➢ انخفاض شبكة قاعات العرض وتوزيع جغرافي غير متوازن على المستوى الوطني

يتجلى الهدف الثالث، المنوط بصندوق دعم رقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية، في إحياء وتوسيع شبكة قاعات العرض في إطار التوزيع العادل للبنيات الثقافية، على الصعيدين الجهوي والوطني.بيد أن هذا الهدف لم يتحقق على الرغم من الدعم المالي الممنوح في هذا السياق، حيث عرفت شبكة قاعات العرض السينمائية انخفاضات متتالية من 53 قاعة سينمائية مشغلة سنة 2009 إلى 28 قاعة سينمائية مشغلة سنة 2017.

أما فيما يتعلق بالتوزيع المتوازن للبنى التحتية الثقافية على الصعيدين الإقليمي والوطني، فإن القاعات السينمائية المشغلة سنة 2017، والتي بلغ عددها 28 قاعة، تتمركز جميعها على مستوى تسع (9) مدن فقط، وهي: الدار البيضاء، مراكش، الرباط، مكناس، طنجة، تطوان، فاس، وجدة وسلا.

➢ عدم تحقيق هدف تعزيز فرص التوزيع والحد من الاحتكار

يعرف قطاع توزيع الأفلام السينمائية تدخل عدد محدود من شركات التوزيع، حيث إن 54% من الأفلام التي تم عرضها خلال الفترة 2014 - 2016 تم توزيعها من قبل شركة واحدة. وفي نفس الإطار، 90% من حصص سوق التوزيع مملوكة لخمسة شركات فقط.

➢ انخفاض مداخيل الشباك وعدد التذاكر

يعرف قطاع استغلال الأفلام السينمائية تراجعا مستمرا، حيث إنه، خلال السنوات العشر الماضية، عرف العدد الإجمالي للتذاكر انخفاضات متتالية من 3.376 مليون سنة 2007 إلى 1.592 مليون سنة 2017. وفي نفس الإطار، عرفت الأفلام المغربية حالة ركود فيما يخص العدد الإجمالي للتذاكر مع تغير طفيف من سنة إلى أخرى تراوح بين 342 ألف و724 ألف في السنة.

وفي نفس السياق، لم تسجل مداخيل الشباك أي ارتفاع ملحوظ، حيث تذبذبت من سنة إلى أخرى بنحو 70 مليون درهم في السنة. أما بالنسبة لمداخيل الشباك المتعلقة بالأفلام المغربية، فقد عرفت بعض التغيرات من سنة إلى أخرى، تراوحت بين 10 و25 مليون درهم، الأمر الذي لا يظهر أي تأثير واضح لنظام دعم إنتاج واستغلال الأفلام السينمائية على مداخيل الشباك وعدد التذاكر.

5. دعم تنظيم المهرجانات والتظاهرات السينمائية

تشارك الأفلام في المهرجانات والتظاهرات السينمائية في مرحلة ما بعد إنتاج الفيلم وما قبل عرضه في القاعات السينمائية، حيث تؤدي هذه التظاهرات دورا هاما في تعزيز صناعة السينما واكتشاف مواهب جديدة.

وانسجاما مع أهمية التظاهرات السينمائية، تم إنشاء "صندوق دعم تنظيم المهرجانات السينمائية" سنة 2012. ويهدف هذا الدعم إلى: (1) تعزيز احترافية ومهنية المهرجانات السينمائية المدعمة والارتقاء بمستواها التنظيمي وضمان استمراريتها واستقلاليتها؛ (2) دعم تكاملية المهرجانات على مستوى التخصص والتوزيع الجغرافي؛ (3) تطوير جاذبية المهرجانات السينمائية وإشعاعها على المستويين الوطني والدولي.

ويمنح الدعم لكل مهرجان له بعد جهوي أو وطني أو دولي يعتمد المنافسة ومنح الجوائز. وفي هذا السياق، يتولى المركز السينمائي المغربي مسؤولية تنظيم المهرجانات الثلاثة التالية: (1) المهرجان الوطني للفيلم بطنجة؛ (2) مهرجان الفيلم القصير المتوسطي بطنجة؛ (3) مهرجان الفيلم الوثائقي حول الثقافة والتاريخ والمجال الصحراوي الحساني.

وفي هذا الإطار سجل المجلس الملاحظات التالية:

➢ **عدم تنفيذ قرار المجلس الإداري بشأن حالة التنافي في منح دعم تنظيم المهرجانات السينمائية**

اعتمد مجلس إدارة المركز السينمائي المغربي، في دورة دجنبر 2016، قرارا يهدف إلى إعفاء المركز من اللجوء إلى لجنة دعم تنظيم المهرجانات السينمائية للحصول على الدعم من أجل تنظيم المهرجانات السينمائية الثلاثة سالفة الذكر، وذلك عبر تحديد خيار جديد، بتنسيق مع الـوزارة المكلفـة بالاتصال ووزارة الاقتصاد والمالية. غير أنه لوحظ عدم تنفيذ هذا القرار.

ويشكل هذا الوضع حالة تنافي على اعتبار أن المركز السينمائي المغربي، المكلف بتنظيم المهرجانات الثلاثة سالفة الذكر، هو الذي يحدد دفتر التحملات المتعلق بدعم تنظيم المهرجانات السينمائية، الموافق عليه من طرف مجلس إدارته. كما أن المركز يقترح أعضاء لجنة دعم تنظيم المهرجانات السينمائية، والذين يعينهم الوزير المكلف بالاتصال.

علاوة على ذلك، فإن 33% من إجمالي المبلغ المخصص لدعم تنظيم المهرجانات السينمائية خلال الفترة 2013-2017 تستفيد منه المهرجانات الثلاثة المذكورة أعلاه، بما في ذلك 23% مخصصة للمهرجان الوطني للفيلم بطنجة.

➢ **نواقص في مراقبة استخدام الدعم الممنوح للتظاهرات السينمائية**

أوكل القرار المشترك رقم 2492.12 المتعلق بدعم تنظيم المهرجانات السينمائية، إلى كتابة لجنة الدعم، مهمة مراقبة تنظيم المهرجانات السينمائية المستفيدة من الدعم حيث تنص المادة 7 من هذا القرار أن "كتابة لجنة الدعم مكلفة بمعاينة تحضيرات وانطلاقة المهرجان أو التظاهرة السينمائية، وتتبع مدى احترام المستفيدين من الدعم لبنود دفتر التحملات الخاص بدعم تنظيم المهرجانات والتظاهرات السينمائية ومقتضيات الاتفاق النموذجي، لإمداد لجنة الدعم بتقرير عن سير أعمال المشاريع المدعمة". وابتداء من سنة 2016، أوكلت المادة 6 من القرار المشترك رقم 319.15، القاضي بتغيير وتتميم القرار المشترك رقم 2492.12، إلى أعضاء لجنة الدعم مهمة مراقبة تنظيم المهرجانات السينمائية المستفيدة من الدعم.

في هذا الإطار، لوحظ أن عدد المهرجانات التي تمت مراقبتها خلال الفترة 2013 - 2016 لم يتجاوز 37 مهرجان من أصل 203، أي ما يعادل نسبة 18% من جميع المهرجانات المستفيدة من الدعم.

ويشكل غياب عمليات مراقبة وتتبع تنظيم المهرجانات السينمائية المدعومة، عائقا أمام لجنة الدعم للتحقق من احترام هذه الأخيرة لبنود دفتر التحملات الخاص بدعم تنظيم المهرجانات والتظاهرات السينمائية ومقتضيات الاتفاق النموذجي. ونتيجة لهذا الوضع، تقرر اللجنة منح القسط الثاني من الدعم دون التحقق من وفاء المستفيد بجميع التزاماته.

في هذا الإطار، يوصي المجلس الأعلى للحسابات بما يلي:

- **توثيق التقييم النوعي لمعايير منح الدعم على أساس شبكة تنقيط، بشكل يمكن من تبرير القرارات المتعلقة باختيار الأفلام المستفيدة من الدعم؛**
- **تكليف وحدة إدارية متخصصة بتتبع تحصيل التسبيقات على المداخيل؛**
- **تفعيل الضوابط المتعلقة باحترام الآجال المحددة لبداية التصوير وتقديم نسخة من الفيلم وتوزيعه، ومطالبة شركات الإنتاج بتبرير مستوى إنجاز الأفلام المستفيدة من الدعم؛**
- **الالتزام بالأهداف العامة لدعم رقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية وعدم حصر استخدامها في الرقمنة؛**
- **تنفيذ إجراءات مراقبة تنظيم المهرجانات السينمائية المستفيدة من الدعم.**

II. جواب مدير المركز السينمائي المغربي

(نص الجواب كما ورد)

أولا. الإطار العام لتنفيذ أهداف النهوض بقطاع السينما

➢ **عدم تحقيق أهداف الدراسة التقييمية والاستراتيجية لتطوير القطاع السينمائي في المغرب**

▪ **غياب مخطط استراتيجي مندمج لتطوير قطاع الصناعة السينمائية**

القطاع السينمائي في المغرب بفروعه الثلاثة (الإنتاج والتوزيع والاستغلال) يعد مجالا للقطاع الخاص. يسهر المركز السينمائي المغربي على تنظيم وتنمية القطاع، ويقترح نصوصا لذلك: وهكذا تم تقديم مشروعي قانون ومرسوم وقرارين مشتركين إلى الحكومة خلال السنوات الأربع الماضية.

يتم تقديم استراتيجية تطوير القطاع سنويًا إلى مجلس الإدارة. وهي مرتبطة، ارتباطًا وثيقًا بمشروعي القانون الحاليين: الأول هو مشروع قانون إعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي (القانون الحالي ساري المفعول منذ 1977) والثاني هو مشروع قانون لتنظيم الصناعة السينمائية. (القانون الحالي ساري المفعول منذ سنة 2001، قبل الثورة الرقمية.)

▪ **عدم تحقيق أهداف زيادة شبكة قاعات العرض على أساس التصنيف الموصى به في الدراسة**

منذ مرسوم 2012 (المرسوم رقم 2.12.325 المؤرخ 28 رمضان 1433 (17 أغسطس 2012) الذي يحدد شروط ومساطر صرف دعم إنتاج الأعمال السينمائية ورقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية وتنظيم المهرجانات السينمائية)، يقتصر دور المركز السينمائي المغربي على منح الدعم لرقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية لأولئك الذين يقدمون ملفا لدى اللجنة المكلفة بانتقاء الملفات.

➢ **عدم تحقيق أهداف عقد البرنامج 2010 - 2012 لتطوير الصناعة السينمائية**

تم تحقيق الأهداف المحددة لعقد برنامج 2010-2012 والتي لم يكن لها أي تأثير مالي. على سبيل المثال التعاون مع القنوات التلفزيونية الوطنية (عقد موقّع بين المركز السينمائي المغربي والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد 2M سنة 2016). المشاركة في المهرجانات الدولية (برلين، كان).

ينص مشروع قانون صناعة السينمائية على إنشاء لجان سينمائية يقترحها عقد البرنامج. منذ مرسوم 2012 (المرسوم رقم 2.12.325 المؤرخ 28 رمضان 1433 (17 أغسطس 2012) المحدد لشروط ومساطر دعم إنتاج الأعمال السينمائية ورقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية وتنظيم المهرجانات السينمائية)، يدعم المركز السينمائي المغربي الفاعلين الخواص ويظل في دوره المتمثل في تنمية القطاع وتنظيمه. أقنع منذ عام 2016 اثنين من الفاعلين الأجانب للاستثمار في دور السينما في المغرب.

تم تقديم الدعم لإنشاء المعهد العالي لمهن السمعي البصري بالإضافة إلى عمليات التكوين المستمر المنظمة من لدن المركز السينمائي المغربي معية المعهد العالي لمهن السمعي البصري. تم إنشاء إقامة سنوية للكتابة منذ عام 2015 بدعم من مؤسسة مهرجان الفيلم بمراكش. بدأت عملية ترميم ورقمنة أرشيفات الأفلام في ربيع عام 2016 وما زالت مستمرة.

➢ **عدم اكتمال عملية إنعاش القطاع السينمائي**

يكرس المركز السينمائي المغربي سياسة تنمية القطاع السينمائي من خلال تنظيم المهرجان الوطني للفيلم بطنجة وكذلك من خلال مهرجان مراكش السينمائي الدولي والمشاركة بمهرجان كان السينمائي ومهرجان برلين السينمائي. يدعم المركز أكثر من 72 مهرجانا وتظاهرة وفعاليات سينمائية في جميع أنحاء المغرب، حتى في المناطق التي لا توجد بها قاعات سينمائية. ومع ذلك هناك فالحاجة ماسة لإحداث قسم خاص مع الموارد البشرية متخصصة في إطار الهيكل التنظيمي الجديد.

وبخصوص توصية المجلس الأعلى للحسابات: ضمان إدراج تنفيذ أهداف تطوير القطاع السينمائي ضمن مخطط استراتيجي قطاعي يحدد بوضوح وباتساق أهداف النهوض بالصناعة السينمائية الوطنية.

يسجل المركز السينمائي المغربي هذه التوصية، وسيقوم بتفعيلها خلال إعداده لمشروع ميزانيته السنوية، وكذا من خلال مخططاته التنموية المتعددة السنوات واضحة الأهداف والآجال ومدعومة ببرامج مالية توقعية مناسبة لضمان استدامتها.

وبخصوص توصية المجلس الأعلى للحسابات: إعداد مخططات التنمية متعددة السنوات مدعومة بالبرامج المالية التوقعية المناسبة من أجل ضمان استدامة التدابير المرتبطة بالنهوض بالقطاع السينمائي، وضمانا لقابلية

العمليات المبرمجة للتنفيذ؛ اتخاذ التدابير المناسبة لوضع مخطط لإنعاش فرع الاستغلال السينمائي، وذلك وفق منهجية مندمجة وتشاركية.

يسجل المركز السينمائي المغربي هذه التوصية، وسيعمل على تفعيلها وفق مقاربة تشاركية مع المهنيين.

ثانيا. تدبير صناديق دعم القطاع السينمائي

1. آليات حكامة صناديق الدعم

تعمل لجن الدعم الثلاثة وفقا للنصوص الجاري بها العمل وحسب الميزانيات السنوية التي تخصصها وتحددها وزارة الثقافة والاتصال. وفي السياق الحالي، لا يمكن للمركز السينمائي المغربي أن يشتغل خارج النهج الذي تفرضه القوانين والوزارة الوصية.

➢ غياب نظـام داخلـي لعمل لجان الدعم

قام المركز السينمائي المغربي بتحسيس اللجان على ضرورة تطبيق واحترام مقتضيات النصوص المؤطرة لدعم الأنشطة السينمائية. ونؤكد أن هذه اللجان هي بالفعل منكبة على إعداد أنظمتها الداخلية لطرحها على المجلس الإداري للمركز قصد المصادقة عليها.

➢ قصور في تسجيل مداولات وقـرارات لجان منـح الدعـم

يسجل المركز السينمائي المغربي هذه الملاحظة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض اللجان ترفض السماح لأعضاء كتابة اللجنة لحضور المداولات. ومع ذلك، يتعهد المركز السينمائي المغربي بالتنسيق مع أعضاء اللجان والمستخدمين المعينين في كتابات اللجان. وفي هذا الصدد، ستنظم دورات تدريبية للمستخدمين المكلفين بتحرير المحاضر ومداولات وقرارات اللجان حتى يتمكنوا من التغلب على أوجه القصور المحددة وتوحيد أساليب وطرق العمل.

2. دعم إنتاج الأعمال السينمائية

لا يوجد منطق اقتصادي لإنتاج الأفلام. دعم الإنتاج السينمائي هو إرادة للدول. من بين 200 فيلم مدعوم في فرنسا، هناك فقط 20 فيلمًا يحقق التوازن المالي.

وتهدف النتائج المطلوبة، في المقام الأول، إلى وجود صناعة سينمائية وثقافة وطنية موجهة إلى مواطني البلد. أما خلافا لذلك، فيتم الدفع إلى "استهلاك" الأفلام والغايات والأجنبية التي من ورائها.

أما الهدف الثاني لدعم الإنتاج الوطني فيكمن في نشر سينمانا بالخارج من أجل إيصال صورة إيجابية لبلدنا بالعالم. ففي سنة 2018، شارك المغرب في 80 مهرجانا في 60 دولة وحصل على 31 جائزة. وتم وضع أكثر من 60 نسخة من الأفلام رهن إشارة السفارات المغربية حول العالم عبر وزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

➢ معدل منخفض لإرجاع التسبيقات على المداخيل الممنوحة

تتمثل ميزانية دعم الإنتاج الوطني، نظريًا، في 75 مليون درهم سنويًا. تبلغ المداخيل الإجمالية لجميع قاعات السينما بالمغرب لسنة 2018، 71,150 مليون درهم، بما فيها 22,8 مليون درهم مع احتساب جميع الرسوم خاصة بالأفلام المغربية. أي 19 مليون درهم خارج الرسوم. تتقاضى القاعة السينمائية نسبة تتراوح ما بين 50 و75 % من المداخيل. وتطبيقا للمعدل المتوسط 65 % تتبقى نسبة 35 % أي 6.650.000 درهم يتقاسمها المنتجون والموزعون. معدل النسبة المطبقة من طرف الموزع مع كل مصاريف العرض مع الإشهار تحدد في 30 إلى 35 %. يتبقى إذن للمنتجين مبلغ 4,4 مليون درهم، سيتم سداد 50 % منها لصندوق الدعم.

تقوم كل من كتابة لجنة الدعم ومصلحة صندوق الدعم بتتبع ومراسلة المنتجين لاسترجاع الدعم. ولا يمكن للمنتجين، الذين لم يؤدوا للمركز مبلغ الاسترجاع، الترشح بمشروع جديد للدعم.

➢ عدم إدراج جميع مصادر مداخيل الأعمال السينمائية

لا يملك المركز السينمائي المغربي الوسائل لمراقبة مصادر الإيرادات غير الشباك.

لا تنص النصوص الجاري بها العمل على الاسترجاع الكلي لمبلغ الدعم. حيث لا يمكن تحقيق هذه النتيجة ويستحال تحقيق ذلك حتى بالنسبة للأفلام التي حققت نجاحا تجاريا بسبب معدل النسبة الذي تم تفصيله سالفا.

➢ غياب مساطر متعلقة بتسيير ومراقبة صندوق دعم الإنتاج

يراقب المركز السينمائي المغربي تصوير الأفلام التي استفادت من دعم الإنتاج بالإضافة إلى الوثائق الثبوتية للنفقات المقدمة من المنتجين. ومع ذلك، وبسبب ضعف مواردها البشرية، سيعمل المركز السينمائي المغربي على تكليف مدقق حسابات خارجي من أجل مراقبة النفقات.

➢ **نواقص في مراقبة وتتبع احترام آجال إنتاج الأفلام**

لوحظ أن الوقت المطلوب أقصر مما يجب للسماح للمنتجين الذين يرغبون في تقديم طلب للحصول على تمويل إضافي، خاصة من الجهات المانحة دوليا أو إيجاد سبل للإنتاج المشترك. أحال المركز السينمائي المغربي مقترحا في النص الجديد المتعلق بصندوق الدعم للوزارة الوصية قصد دراسته، يتضمن مقترحا لتمديد المواعيد النهائية.

ومع ذلك، يتم بعث المراسلات على الأقل مرتين في السنة إلى المستفيدين المتجاوزين الآجال، وقد أكد المركز إلغاء بعض الدعم.

3. دعم توزيع واستغلال الأفلام السينمائية

➢ **غياب نهج واضح في تدبير صندوق دعم القاعات السينمائية**

إستراتيجية المركز السينمائي المغربي لتسيير صندوق دعم السينما واضحة: إنها تتمثل في دعم المستغلين والمنعشين في جميع مراحل استثمارهم كما هو موضح في القرار المشترك لوزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة والوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية رقم 2491.12 المؤرخ 2 ذو القعدة 1433 (19 سبتمبر 2012) يحدد شروط ومعايير وطرق صرف دعم رقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية.

➢ **قصور في مراقبة احترام القاعات المستفيدة من الدعم لالتزاماتها**

يتم تقديم الدعم في شطرين بنسبة 50 % قبل بداية الأشغال ويتم منح 50 % الثانية فقط بعد معاينة القاعة السينمائية والتحقق من الالتزامات المالية للمستفيدين.

➢ **غياب تأثير دعم الرقمنة على مردودية القاعات السينمائية المستفيدة**

يتمثل تأثير دعم الرقمنة بشكل أساسي في إبقاء القاعات السينمائية على قيد الحياة لأنه لم يعد هناك نسخ أخرى من الأفلام دعامة 35 مم فالقاعات السينمائية التي لم تلج الرقمنة لن تستطيع عرض الأفلام. أربع قاعات سينمائية فقط لا زالت غير مرقمنة وتقوم بعرض نسخ قديمة للغاية من أفلام بحجم 35 مم يزيد عمرها عن 6 سنوات.

➢ **انخفاض شبكة قاعات العرض وتوزيع جغرافي غير متوازن على المستوى الوطني**

على الرغم من الصعوبات التي يواجهها القطاع، فقد ظل عدد دور السينما مستقراً منذ عام 2014 (حوالي 30)، وزاد عدد الشاشات من 65 إلى 70. منذ 2015 فإن المركز السينمائي المغربي والمهنيين دعوا إلى الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة (20 %) على التذكرة بدون جدوى لأنها تساهم في التضييق على الحظيرة. فالضريبة على القيمة المضافة على التذاكر في فرنسا هي ما يسمى بالضريبة على القيمة المضافة الثقافية بنسبة 5,5 %.

التوزيع الجغرافي لدور العرض يتبع منطقًا اقتصاديًا: القاعات السينمائية المتبقية أو التي تم إنشاؤها حديثًا في المدن التي نجد بها فئات اجتماعية مهنية عالية. يستهلك الأشخاص ذوو الدخل المحدود الأفلام من خلال العروض المقرصنة (أقراص DVD والتحميلات غير القانونية). يقوم المركز السينمائي المغربي بانتظام بحملات لمكافحة القرصنة ولكن لامادية الأفلام تحد من نجاعة هذه الحملات

تم افتتاح ثلاث شاشات جديدة في طنجة في مارس 2019، ومن المنتظر فتح 11 شاشة أخرى في يوليو 2019 بمدينة الرباط.

➢ **عدم تحقيق هدف تعزيز فرص التوزيع والحد من الاحتكار**

يعمل المركز السينمائي المغربي جاهدا لإنهاء الاحتكار في كل من التوزيع والاستغلال. وفي هذا الصدد تم الترخيص لمستغل موزع جديد في الرباط والذي بدأ نشاطه في 15 غشت 2018 مع توقعات بافتتاح قاعات سينمائية أخرى سنة 2020. وقعت مجموعة (...) اتفاقية شراكة مع شركة (...) لفتح فضائيين سينمائيين متعدد الشاشات بكل من الرباط والدار البيضاء.

➢ **انخفاض مداخيل الشباك وعدد التذاكر**

كما سلف ذكره أعلاه، لم ينخفض عدد الشبابيك منذ عام 2014: فقد ارتفع من 65 إلى 70 في نهاية عام 2018 سيصل إلى 85 بحلول نهاية عام 2019.

هناك انخفاض طفيف في التذاكر: 2014 (1.643.647)، 2015 (1.842.348)، 2016 (1.527.224)، 2017 (1.674.563) و2018 (1.562.350).

4. دعم تنظيم المهرجانات والتظاهرات السينمائية

➢ **عدم تنفيذ قرار المجلس الإداري بشأن حالة التنافي في منح دعم تنظيم المهرجانات السينمائية**

منذ عام 2015، والمركز السينمائي المغربي يشير إلى هذه الوضعية وطلب على ألا يتم تمويل المهرجانات المنظمة من لدنه إلى لجنة دعم تنظيم المهرجانات السينمائية. تمت مراسلة وزارة الاقتصاد والمالية بهذا الشأن.

➢ **نواقص في مراقبة استخدام الدعم الممنوح للتظاهرات السينمائية**

يحاول المركز السينمائي المغربي، بالنظر إلى موارده المالية والبشرية، مراقبة معظم التظاهرات والمهرجانات السينمائية التي استفادت من الدعم. ومن ناحية أخرى، قام المركز بتحمل بعض النفقات من ميزانيته الخاصة، حيث أن نسبة النفقات المخصصة لهذه العمليات تبقى غير كافية. كما في الإنتاج، فالمركز السينمائي المغربي يأمل في الاستعانة بمراقبة خارجية لمالية المهرجانات.

وبخصوص توصيات المجلس الأعلى للحسابات: توثيق التقييم النوعي لمعايير منح الدعم على أساس شبكة تنقيط، بشكل يمكن من تبرير القرارات المتعلقة باختيار الأفلام المستفيدة من الدعم؛ تكليف وحدة إدارية متخصصة بتتبع تحصيل التسبيقات على المداخيل؛

القرار المشترك لوزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة والوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية رقم 2492.12 المؤرخ 2 ذو القعدة 1433 (19 سبتمبر 2012) يحدد الشروط والمعايير وطرق صرف دعم تنظيم المهرجانات السينمائية كما تم تغييره وتتميمه دقيق للغاية ويعد بمثابة شبكة قراءة وتنقيط أعضاء اللجنة.

ومع ذلك، فإن عدد الملفات التي تتم معالجتها في كل جلسة يتكاثر والموارد المالية غير كافية بحيث لا يكون لدى اللجنة ما يكفي من الوقت ماديا لملء شبكات التنقيط. المركز السينمائي المغربي سيوفر للجنة استمارات التقييم. النصوص الجاري بها العمل لا تنص على إرجاع الدعم الوجه للمهرجانات وكذا القاعات.

وبخصوص توصية المجلس الأعلى للحسابات: تفعيل الضوابط المتعلقة باحترام الآجال المحددة لبداية التصوير وتقديم نسخة من الفيلم وتوزيعه، ومطالبة شركات الإنتاج بتبرير مستوى إنجاز الأفلام المستفيدة من الدعم؛

أنظر التعقيب المتعلق بمراقبة وتتبع أجال إنتاج الأفلام.

وبخصوص توصية المجلس الأعلى للحسابات: الالتزام بالأهداف العامة لدعم رقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية وعدم حصر استخدامها في الرقمنة؛

منذ عام 2016، لم يعد الدعم يقتصر بصفة حصرية على الرقمنة بل أضحى شاملا للأنواع الثلاثة الواردة في النص، وهكذا، في عام 2018، استفادت 07 قاعات سينمائية من الدعم (03 من دعم الرقمنة و03 من دعم من التحديث و01 من دعم الإنشاء) نعتقد أنه من الضروري مراجعة بعض المقتضيات لتوجيه الدعم المخصص لإعادة التأهيل نحو الاستثمار والاستغلال من أجل زيادة عدد القاعات، لاسيما في المناطق الواقعة خارج محور الرباط والدار البيضاء.

وبخصوص توصية المجلس الأعلى للحسابات: تنفيذ إجراءات مراقبة تنظيم المهرجانات السينمائية المستفيدة من الدعم؛

يسجل المركز السينمائي المغربي هذه التوصية، وسيعمل على وضع مساطر لمراقبة تنظيم المهرجانات السينمائية المستفيدة من الدعم. في سنة 2018، تم دعم 67 مهرجانا وتظاهرة سينمائية. لا يتوفر المركز السينمائي المغربي على الموارد البشرية أو المالية لضمان المعاينة الميدانية لجميع هذه التظاهرات. ومع ذلك، سيعمل على إحداث مساطر التتبع.